**المحاضرة 01**

**تطور مفهوم الأمن الدولي**

 شكل الأمن على مر التاريخ قيمة جوهرية بالنسبة للإنسان، فهو حاجة غريزية سعى الى تحقيقها منذ بداية تعمير الأرض، وهي مبرر لجوئه الى الحياة الجماعية في شكل تجمعات سكنية من الجماعة الى العشيرة والقبيلة ثم الدولة فيما بعد، ورغم الاتفاق حول الحاجة الملحة والدائمة للأمن كظرف ضروري للحياة والاستقرار والتطور، غير أن مفهوم الأمن ظل يثير الكثير من الجدل والغموض وغياب الاجمـــــــاع، خاصة في ظل تطــــــــوره السريع واتساع مضمونه سواء من حيث ابعاده، والتي تجاوزت البعد العسكري الى أبعاد أخرى، أو من حيث مستوياته المختلفة والوحدات المرجعية المعتمدة لدراسته، وكل هذا زاد من تعقيد مسألة الأمن . كما أن درجة التعقيد والغموض التي تطبع مفهوم الأمن ، تتضح من خلال وجود عدد كبير من التعريفات في الأدبيات السياسية سواء في حقل العلاقات الدولية أو الدراسات الأمنية حول هذا الموضوع.

**01/ تعريف الأمن:**

**الأمن لغة:**

 الأمن ضد **الخوف** ومصدر مصطلح **أمن** هو **الأمان** وهو " **اطمئنان النفس وزوال الخوف** ويعني " السلامة " أي اطمئنان النفس **وسكون القلب،** يقال " أمن من الشر" أي " سلم منه "، ومصطلح أمن Sécurité كذلك يعني التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité ، وهو مصطلح لاتيني يعود في الأصل الى مصطلح Sécuritas أي المضمون المؤكد.

 أشارت معظم المعاجم اللغوية (العربية أو الأجنبية) الى أن "الأمن" مرادفا " للطمأنينة " وهو مساويا لغياب الخطر نقيضا للخوف ، وتستعمل عادة للتعبير عن التحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، ورغم أن هذه المصطلحات غير مترادفة الا أنها تحمل تقريبا نفس المعنى أي غياب الأمن ومنه ضرورة التحرر منها، وعملية التحرر لا يمكن أن تكون إلا اذا تم ربطها بوجود أو غياب الأمن.

**الأمن اصطلاحا** :

 المقصود بالأمن ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، والشرط الأساسي لنجاح أيّ وجه من أوجه النشاط البشري زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا ، فهو من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلالها .

 وجاء الأمن في دائرة المعارف البريطانية بمعنى : " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ". ومن بين أهم تعريفات الأمن المعتمدة في الدراسات الأكاديمية تعريف آرنولد وولفر Arnold Walfers " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيّم المكتسبة ، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيّم للخطر ". وتعـــــــريف باري بوزان "Barry Buzan" الذي يعد من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، و يعرفه بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي اطار النظام الدولي هو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية".

 الأمن في الاسلام يعتبر قيمة جوهرية مرتبطة بكيان الانسان ، ولا يمكن بأيّ حال أن تستقر حياته في ظّل غيابه، وهو يحمل معاني متعددة وورد في القرآن بألفاظ متنوعة، عن سلمة بن عبيدة الله بن محصن الأنصاري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "من أصبح آمنا في سربه معافى في جسده عنده طعام يومه فكأنما حيزت له الدنيا".

**02/ الأمن في اطار الدولة (الأمن الدولي):**

 ارتبط مفهوم الأمــن في العلاقات الدولية أساسا بمفهوم الدولة، فهي تشكل الوحدة الرئيسية في بنية النظام الدولي، والأمن هو السبب الأساسي لقيامها ونشأتها، فقد ميز "**توماس هوبز** " بين حالة **المجتمع والنظام** وحالة **الطبيعة والفوضى**، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، في حين تعيش الدولة في النظام الدولي حالة الطبيعة، والحاجة الملحة للأمن هي التي دفعت البشر الى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة وهي الدولة، وذلك من أجل القـيام بوظيفة تحقيق الأمن وحماية الشعب من العدوان الخارجي، ورغم التطورات التي شهدها البشرية وجملة التغيرات التي عرفها شكل النظام الدولي ، فلاتزال هذه الفكرة الأساسية تطبع تصور العرف الدولي السائد، وتعتبر معاهدة واسفاليا سنة 1648 التاريخ الفاصل لمفهوم الأمن في اطار الدولة، حيث أصبح مرتبط بوجود الدولة ودورها في تحقيقه أو فقدانه.

 واعتبارا الى ذلك أصبح هناك تلازم دائم بين مصطلحي الأمن والدولة، فنلمسه في معظم تعريفات الأمن المتداولة، فتحقيق أمن المجتمع يكون بناءً على الاجراءات الناجحة التي تتخذها الدولة في هذا الاطار ، وغيابه أيضا يكون نتيجة فشل تلك الاجراءات التي تعتمدها، وهو مرتبط بحدود طاقتها وقدراتها في صيانة مصالحها والحفاظ عليها ضد التهديدات الداخلية أو الخارجية، مما يتيح أيضا الاستغلال الأمثل لقدراتها ومواردها، لتحقيق التقدم والتطور والازدهار والاستقرار حاضرا ومستقبلا .

 ويرى آخرون أن مفهوم الأمن يجب أن يشمل عنصرين أساسين على حد سواء، دون التركيز على أحدهما دون الآخر الأول: **المجتمع** الثاني: **اطاره النظامي** (الدولة). فيعتبرون بأن " الأمن هو قدرة المجتمع واطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية، بما يؤدي الى محافظته على كيانه – هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته". كما أن الأمن مفهوم مركّب يتضمّن متغيرات عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تُنتج مفهوم الأمن الخاص بهذا المجتمع من خلال تفاعلها، ويتحقق أمنه من خلال التعاون المجتمعي والادراك المشترك لمصادر الخطر .

**03/ أبعاد الأمن**

**الأمن الشخصي:** ويرتكز على كيفية تأمين الأفراد وحمايتهم من مختلف التهديدات كالنزاعات المسلحة والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها.

**الأمن الغذائي**: ويرتبط بقدرة الدولة على تأمين الاحتياجات الغذائية لمواطنيها، وايصالها لهم في الوقت المناسب، فتوفير الطعام والغذاء هو أساس لتحقيق شعور الانسان بالأمن والأمان، وقد ربطهما الله تعالى ببعضهما في قوله تعالى : "الذَّي أَطعَمهُم مِن جُوعٍ وآمَنهُم مِن خَوفٍ"، ويجب أن يتحقق الأمن الغذائي لجميع أفراد المجتمع دون اقصاء أو تمييز على أساس عرقي أو ديني أو بأي شكل من الأشكال، فالخوف من غياب الأمن الغذائي نتيجة الظروف المحدقة أو السياسات الفاشلة يعد تهديدا أمنيا في بعده الغذائي.

**الأمن الصحي**: يرتبط بكيفية ومدى قدرة الدولة على حماية مواطنيها من مختلف المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم، وغياب الأمن الغذائي والبيئي من أكبر دواعي غياب الأمن الصحي، حيث أن مستـــوى التغذية ونوعيتها عامل رئيسي في تدهور صحة الانسان، كما أن تلوث البيئية وتلوث الهواء نتيجة النفايات والغازات الصناعية السامة، من أكبر مهددات الأمن الصحي. فالأمن الصحي يتحقق من خلال شعور الفرد داخل المجتمع بالأمن والأمان والصحة النفسية والبدنية والعقلية.

**الأمن السياسي**: يتفرع الأمن السياسي الى سياسة داخلية لإدارة شؤون المواطنين ورعاية احتياجاتهم، وسياسة خارجية لإدارة مصادر قوة الدولة ومصالحها ومكانتها الدولية. ويكون الأمن السياسي الداخلي من خلال تحقيق الاستقرار في اطار الشرعية الدستورية والتحكم في تسيير الحياة السياسية والاستقرار السياسي والمؤسساتي، أما الأمن السياسي الخارجي فيكون من خلال تأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات ومصالح الدولة، من خلال قدرتها على توظيف عناصر قوتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بشكل صحيح.

 **الأمن العسكري**: ويرتكز عليه الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة، ويتحقق من خلال قدرة الدولة على مواجهة الاعتداءات العسكرية الخارجية، فهو يتضمن قوّة الدولة العسكــــــــرية وامتلاكها لأسلحة متطــــورة قادرة على ردع أي عدوان خارجي لحماية سيادتها ومواطنيها ومصالحها القومية من الخطر.

**الأمن الاقتصادي**: ويتعلق بمختلف الإجراءات والتدابير الاقتصادية، التي تحقق للإنسان كرامته وحصوله على احتياجاته الأساسية في الحدّ الأدنى من العيش، كالأكل العمل والمسكن والملبس والعلاج وغيرها من ضروريات الحياة الكريمة ولن يتحقق ذلك دون تنمية مستدامة لقدرات الدولة البشرية والمادية والطبيعية. فلا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون النجاح في مسار التنمية المستدامة .

**الأمن الاجتماعي**: يقوم على الخصوصيات والقيم المقومات والمكاسب التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات، ويتحقق الأمن الاجتماعي من خلال حمايتها والحفاظ على وجودها واستمرار تطورها ونموها، وتتمثل هذه المقومات والمكاسب في الوعاء الثقافي والقيّم الأخلاقية والايديولوجية والعقيدية المشتركة.

**الأمن الثقــــافي**: طــــــرح مفهــــــــوم الأمن الثقـــــــــــــافي اشكالات كبيـــرة منذ بداية تسعينات القرن العشرين، ويرجع ذلك بالأساس الى ما أفرزته التهديدات الجديدة ذات البعد الثقافي في اطار العولمة، حيث سمح التطور الرهيب في وسائل الإعلام والاتصال أو ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة بإمكانية الاطلاع على الثقافات الأخرى، وامكانية التأثر بها والتأثير فيها، وهذا ما جعل العديد من المجتمعات تعاني من امكانية اندثار قيمها الثقافية وتفكك منظوماتها الايديولوجية، فمعظم الدول الفقيرة والضعيفة أصبحت مهددة بفقدان أمنها الثقافي، في ظل توهج وطوفان الثقافة الغربية التي تشهد تطورا ماديا رهيبا شكل قاعدة داعمة لتصدير قيمها الثقافية لمختلف أنحاء العالم. فالأمن الثقافي هو الوعاء المعبر عن هوية الأمة، بما يحتويه من كيانها ومميـــــــــــــــــــزاتها ووحدتها الحضارية، وأصبح هدفا حضاريا يتضمن جوانب سياسية ووطنية وليس ثقافية فقط، وتحقيق الأمن الثقافي للمجتمع والأمة مرتبط بمدى قدرة الدولة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة والتفاعل معها إيجابيا، بحيث يستفيد المجتمع من الثقافة الخارجية دون أن يفقد ثقافته المحلية، فيقف في وجه القوى المعادية التي تسعى لطمس هويته، فالتفاعل مع الثقافة الانسانية يجب أن يكون بوعي من خلال الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، والانفتاح والتفاعل على الحضارات المعاصرة في نفس الوقت.

**الأمن البيئي**: أخذ الأمن البيئي حيزا مهما في السنوات الأخيرة نظراً لزيادة حجم وخطورة التهديدات البيئية، ويتمحور أساسا حول مختلف الاجراءات الحمائية الموجهة لتأمين الطبيعة والبشر أو الحدّ من خطورة التهديدات ذات الطابع الايكولوجي المهــــــــــــــددة للطبيعة والبيئة، فالأمـــــــن البيئــــــــي يرتكز على حماية الانسانية من الأخطار الناتجة عن النشاطات البشرية الغير عقلانية لهذه المجتمعات نفسها، ويتحقق من خلال وضع اجراءات قانونية وقواعد تنظيمية لإعادة تقويم أو تأهيل البيئة المتدهورة، وتنظيم النشاط البشري وتطويره باستغلال الطاقات النظيفة والمتجددة.

**الأمن الانساني:** الأمن الانساني يرتكز على مدى تلبية حاجيات الانسان المادية والمعنوية المُحققةِ لكرامته وتحرُرهِ من الخوف الحاجة، ويعتبر الفر د محور وهدف الأمن الانساني، فغياب الأمن الانساني مرتبط بمشكلات الحياة اليومية للإنسان أكثر من ارتباطه مشكلات عالمية أو نزاعات بين الدول، فهو يقوم على الحماية من مخاطر الجوع والمرض والبطالة والجريمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية... ، وهو مرتبط بحياة الناس في جميع أنحاء العالم الأغنياء والفقراء على السواء، ولا يمكن تحقيقه الا في اطار سياسات تنموية رشيدة وشاملة ومستديمة.

**04/ مستويات الأمن**

**الأمن على المستوى الفردي**:

 يرتبط الأمن الفردي كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية بتحقيق الحياة الكريمة وأسلوب الحياة اللائق بالبشر في متطلباته الأساسية، كالتعليم والصحة وتوفير فرص الشغل والرفاهية الاقتصادية، فقد تغيير ت أجندة الأمن وأولوياته على مستوى الفواعل الدولية، فأمن الدولة أصبح غير ممكن دون تحقيق أمن الفرد.

**الأمن على المستوى القومي/الوطني**:

 يعتبر الأمن القومي أو الوطنــــي المرتبط بأمن الدولة وسيادتها كمستوى للتحليل في الدراســـات الأمنية من أهم مستويات الأمن خلال القرن العشرين، وأخذ أهمية أكبر بعد الحـــرب العالمية الثانية، وذلك بعد النتـــــــــــائج الكارثية التي خلفتــــــــــها طبيعة العلاقـــات الدولية الصراعية، فحاول العديد من الباحثين اعتماد الدولة كمستوى لتحليل طبيعة وواقع العلاقات الدولية، بغرض تقديم تفسيرات علمية موضوعية لأسباب غياب الأمن في النظـــــام الدولي، ومحاولة تقديم حلول بغرض انهاء أو التقليل من حدّة الصـــــــراعات الدولية. ورغم ظهور بعض الفواعل الجديدة في النظام الدولي، كالمنظمات الدولية الاقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية، غير أن الدولة ظلت الوحدة الأساسية المؤثرة في أمن هذا النظام، فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال دائما الشغل الشاغل في السياسة الدولية، ويتم التعامل معه بمفاهيم مختلفة وفق طبيعة الأنظمة السياسية، كالدفاع الوطني والقومي أو الأمن الوطني أو السيادة والمصلحة القومية، فهو المحور الرئيس للسياسة الخارجية لأي دولة وجوهر سياستها العليا.

 **الأمن على المستوى دون الاقليمي:**

 هو تنظيم مركب من عدد محدود من الدول في اطار المصلحة المشتركة، وتكون غالبا مكملة وغير متعارضة مع الأمن الاقليمي، فتقوم بدور مهم جدا في انجاح ودعم ركائز وأسس الأمن الاقليمي، فهو مستوى فوق القومي وأدنى من الاقليمي. وهذا المستوى يعنى بتأمين متطلبات الأمن لهذه الدول من خلال ترتيبات أمنية أو تنظيم كامل.

**الأمن على المستوى الاقليمي:**

 أضحى هذا النوع من التنظيم السمة البارزة التي تطبع النظام الدولي القائم حاليا، ويقوم نظام الأمن الاقليمي على تأمين الدول الأعضاء فيه من التهديدات الداخلية والخارجية بما يكفل لها الأمن والاستقرار ، وذلك بناءً على توافق مصالح وأهداف هذه المجموعة التي غالبا تكون متقاربة جغرافيا، والأهم من ذلك تماثل التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها، فهي منظومة مركبة ومنسجمة تقوم بتنمية قدراتها المشتركة بما يقوي تماسكها وحيويتها وقدرتها على التكيف مع مستجدات بيئتها الداخلية والخارجية، وهذا ما يسميه باري بوزان Barry buzan بالمجمَّع الأمني\* Security Complex حيث اعتبره ارتباط بين مجموعة من الدول التي تشترك في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث ان أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر اليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض.

**الأمن على المستوى الدولي:**

 قام نظام أمن الجماعة الدولية على مبدأ وهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين، اعتمادا على فكرتي المساواة بين الدول واحترام السيادة، فحسب هذا الاتجاه يمكن تحقيق الأمن على المستويين الاقليمي والقومي انطلاقا من المستوى الكلّي، اعتبارا الى أن تهديد أمن أي دولة هو تهديد للنظام الدولي ككل، ومنه ضرورة تحرك أعضاء المجتمع الدولي مجتمعين لمواجهة هذا التهديد. فنظرية الأمن الدولي تقوم على أساس أن الاعتداء الذي يمس أي دولة يعد اعتداء على الجماعة الدولية، فتصبح مسؤولية ردّ الاعتداء جماعية تضامنية على عاتق كل أعضاء هذه الجماعة.